شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مطلوب قرار صحيح في لحظة سورية حاسمة

من المستحيل أن ينجو العراق من مضاعفات الأحداث السورية وأن يكون في منأى عن مخلفاتها. وكان في الإمكان أن تخفف الدولة العراقية من الآثار السلبية لهذه الأحداث، بل أن تجعل لها انعكاسات إيجابية لو أن هذه الدولة، وبخاصة الحكومة، قد تصرّفت على نحو مختلف حيال الانتفاضة السورية.

ومن الواضح الآن إن نظام بشار الأسد لن يستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء حتى لو أمتلك عصى موسى. انه نظام منته في غضون أشهر وربما أسابيع على الأرجح.

لو كانت لدى الحكومة في بغداد القدرة على قراءة سليمة للأحداث السورية وللوضع الإقليمي -وضع الربيع العربي- الذي نشبت في غمرته الانتفاضة السورية، لجنبت نفسها وشعبها الكثير من المتاعب المنتظرة التي ستستنزف جهوداً وأموالاً كان من الأولى حفظها واستثمارها داخلياً في بلد لم يخرج بعد من خرابه الشامل.

ما الذي يمكن أن يحدث الآن؟

لا يمكن استبعاد بقاء النظام السوري يقاوم ويصارع، بدعم من إيران وروسيا والصين، فترة طويلة نسبياً، لكن هذا سيؤدي بالتأكيد إلى نشوب حرب أهلية حقيقية في سوريا لن يستطيع العراق أن يكون في منجى من لهيبها.

الاحتمال الأرجح أن ينهار النظام السوري، وفي هذه الحال سواء تولّى السلطة في دمشق الإخوان المسلمون لوحدهم أو بالتحالف مع غيرهم، أو السلفيون المتشددون مع غيرهم، أو تحالف يضم هؤلاء وأولئك وقوى أخرى، فان النظام الجديد سيتعامل مع النظام العراقي، كما مع إيران وروسيا والصين، بوصفه نظاماً خصماً وعدواً. وليس من المستبعد أن تنفتح من جديد حدود العراق الطويلة مع سوريا أمام المجاميع الإرهابية التي سيكون في وسعها زعزعة الأمن الداخلي، مثلما كانت عليه الحال في السنوات السابقة عندما وفّر نظام بشار الأسد كل ما يلزم لتنظيم القاعدة وفلول نظام صدام لإشعال الحرائق في البلاد.

وبرغم أن النظام السوري صار قاب قوسين أو أدنى من نهايته، فلم تزل هناك فسحة من الوقت لكي تتدارك حكومة بغداد الأمر وتتخذ الموقف الصحيح من الانتفاضة السورية، بتأييدها سياسيا وحتى دعمها ماديا ولوجستيا، ما سيساعد في تقريب أجل نظام الأسد وتجنيب سوريا الحرب الأهلية المرجح اشتداد أوارها بمرور الوقت.

إن موقفا كهذا ستكون له بالتأكيد تبعات إيجابية أخرى على الأوضاع الداخلية، تتمثل في التخفيف من حال الاحتقان القائمة بين القوى المتنفذة في الحكومة والبرلمان، فجزء من هذا الاحتقان يرجع إلى التعارض في مواقف هذه القوى حيال الأحداث السورية.

لن يكون قرار كهذا موجعاً لأحد، إلا إذا كان ضيّق الأفق ومحدود النظر، طائفياً بالذات، ففي تغيير الموقف الحكومي مما يجري في سوريا مصلحة وطنية للعراق.

نواب انتقدوا تأخر إجراءات الحكومة وشككوا في جديتها

الجيش ينتشر على الحدود.. وعودة العراقيين من سوريا مستمرة

□ بغداد / مؤيد الطيب

الحدود العراقية- السورية.. (أرشيف)

انتشر فوجان قتاليان من الجيش العراقي كانا قد وصلا إلى الحدود العراقية السورية أمس، الأول شمالي غربي الموصل في معبر (اليعربية) التابع لناحية ربيعة والثاني على طول الحدود الإدارية لمحافظة الانبار وحتى منطقة القائم التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن مدينة البوكمال السورية.

يأتي ذلك مع تأزم الوضع الداخلي في سوريا، وازدياد المخاوف من حصول خرق أمني كبير على حدودها مع العراق.

وقد أكد النائب عن التحالف الكردستاني عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية شوان محمد طه إن "الخطأ الذي لم تراعه الحكومة هو إهمال الحدود وتركيز انتشار الجيش والقوات الأمنية الأخرى في مراكز المحافظات ما جعل الحدود عرضة للخطر في أي وقت"، وأكمل طه إن "انتشار الفوجين العسكريين أمس لا يعني وجود مخاوف من وقوع اشتباكات مع الجيش السوري الحر لكنه أمر واجب من أجل التأكد من عدم دخول أية جماعات إرهابية للعراق".

وأضاف طه في تصريح لـ(المدى) أمس السبت إن "الحكومة العراقية كان عليها أن تأخذ احتياطات مبكرة في هذا الصدد، وأن تقف موقفاً حيادياً خاصة وأن سوريا تربطنا معها روابط جغرافية واقتصادية وسياسية، وكان من المفروض أن تأخذ بنظر الاعتبار حرية الشعب السوري في تحقيق مصيره وعدم الوقوف مع جهة الحكومة السورية فقط".

أما بخصوص دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي لعودة العراقيين من سوريا ومسامحة أصحاب "المواقف السلبية" فقد قال طه إن "الحكومة إذا أرادت مسامحة العائدين من سوريا ممن كانت لهم علاقة مقربة بالنظام العراقي السابق فيجب أن تعطي عفواً عاماً لهم يضمن سلامتهم وتستثني منه كل من تلطخت يداه بدماء الأبرياء من العراقيين".

وفي سياق متصل أكد النائب عن القائمة العراقية سالم دلي الجبوري "عدم تخوفه من وقوع الجيش العراقي في اشتباكات مستقبلية مع الجيش السوري الحر" معللاً ذلك بالقول "ليس من مصلحة أية جهة ستحكم سوريا في حالة سقوط نظام بشار الأسد، أن تشن هجوماً على دول الجوار، وإن الحكومة العراقية ستكون داعمة لسوريا دوماً لأنها تدعم الشعب السوري قبل الحكومة"، مختتماً حديثه بالقول إن "الحكومات تتغير دائماً أما الشعوب فهي الباقية".

وأضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى) أمس السبت إن "انتشار أفواج من الجيش العراقي على الحدود العراقية السورية خطوة جيدة لكنها متأخرة حيث كان من واجب الحكومة أن تخطو مثل هذه الخطوة منذ فترة طويلة حيث كانت الحدود مخترقة، ولكن من الجيد أن نرى الحدود محصنة خاصة وإن النظام في سوريا متدهور الآن وهناك مخاوف من عبور جماعات مسلحة أو إدخال الممنوعات إلى الأراضي العراقية".

وأكد الجبوري أن "موضوع دعوة العراقيين المهاجرين من الأراضي السورية هو مبادرة جيدة وإشارة إيجابية من قبل الحكومة رغم تأخرها، ويجب على الحكومة أن تتعامل مع هذا الملف الخطير بجدية حقيقية وتستخدم مواردها خاصة وزارة النقل بمساعدة العائدين ونقلهم سواءً عن طريق البر أو الجو"، وأضاف الجبوري مستدركاً "يجب محاسبة المتهمين بجرائم ممن ثبتت إدانتهم، مع مراعاة بقية العائدين والإسراع في عملية نقلهم لأننا لا نرى أي جدية حتى الآن في إتمام هذا العمل".

وقد جاء في بيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، مساء أول من أمس الجمعة، دعا فيه جميع العراقيين في سوريا للعودة إلى العراق، مؤكدا الصفح عن جميع الذين اتخذوا ما اسماه مواقف سلبية ولم يتورطوا في سفك دماء الأبرياء.

وقال البيان الذي صدر عن رئاسة الوزراء وحصلت (المدى) على نسخة منه، إن "العراقيين الأبرياء والمسالمين في سوريا يتعرضون إلى عمليات قتل ونهب للأموال وسلب للممتلكات من العصابات الإجرامية التي انتهكت جميع الأعراف والقيم الإنسانية، وهي على شاكلة تلك المجموعات الإرهابية التي عبثت بأمن العراقيين خلال السنوات الماضية".

وأضاف البيان "وفي ظل الظروف الأمنية الصعبة التي يعيشها إخواننا وأبناؤنا في سوريا، فإننا ندعوهم رجالا ونساء وأطفالا إلى العودة إلى بلادهم معززين ومكرمين، ونقول لهم تفضلوا إلى وطنكم الذي هو موطن أمنكم وعزكم إن شاء الله، وسنصفح عن كل الذين اتخذوا مواقف سلبية ولم يتورطوا بسفك دماء الأبرياء، ليعيش الجميع بأمن وسلام ونضع يدا بيد لحماية بلدنا وشعبنا من عبث العابثين".

وناشد البيان "الأمم المتحدة للتدخل العاجل وبالتعاون مع السلطات السورية لحماية العراقيين ومساعدتهم وتسهيل عملية العودة إلى العراق".

وفي خبر متصل ذكر موقع "انتي وار" الأمريكي ان إعلان الجيش السوري الحر استيلاءه على المنافذ الحدودية بين العراق وسوريا، قد خلق مشكلة كبيرة خصوصا بالنسبة للاجئين العراقيين الذين يحاولون الرجوع لوطنهم والفرار من تفاقم العنف في سوريا والعودة عبر تلك الحدود.

بعد نفي دولة القانون

الصدري يدعم الجابري للداخلية.. والكردستاني يرحب بالزوبعي للدفاع

□ بغداد/ المدى

أعلن التحالف الكردستاني اول من أمس انه يدعم ترشيح النائب في القائمة العراقية طلال الزوبعي لمنصب وزير الدفاع، بينما كشف مصدر مقرب من الهيئة السياسية للتيار الصدري إن هناك حراكاً سياسيا لدعم ترشيح النائب السابق نديم الجابري لمنصب وزير الداخلية.

في الوقت الذي تضغط أحزاب سياسية مختلفة وجهات مجتمعية متمثلة برجال الدين وشيوخ العشائر، باتجاه ترشيح بعض الأسماء لتولي وزارتي الداخلية والدفاع، غير أن لجنة الأمن والدفاع البرلمانية نفت رفع أي طلبات لترشيح أي شخصية سياسية لهذين المنصبين، مشددا على أن ترشيحه باعتباره مستقلاً لن يكون كافيا فهناك شروط إضافية واجب توفرها.

من جانبه أعلن التحالف الكردستاني اول من أمس انه يدعم ترشيح النائب في القائمة العراقية طلال الزوبعي لمنصب وزير الدفاع، مؤكدا انه شخصية وطنية ويحظي بثقة القادة الكرد الذين تربطهم روابط تاريخية مع أجداده وان "التحالف الكردستاني سيصوت ويدعم ترشيح الزوبعي في مجلس النواب عند عرض أسماء المرشحين للتصويت".

ونفى النائب عن دولة القانون عباس البياتي الذي يعد مقرباً من رئيس الوزراء نوري المالكي، الأنباء التي أعلنت عن ترشيح طلال الزوبعي ونديم الجابري، وكذلك أسماء أخرى لتولي مهام وزارتي الداخلية والدفاع".

وتابع البياتي في تصريح لوكالة "البغدادية نيوز" أن "كل ما يدور من أحاديث عن هذه الأسماء لا تعدو كونها صادرة إما من كتل سياسية لها مصلحة في ذلك، أو تصريحات وتسريبات إعلامية من قبل بعض الشخصيات، فلم يتسلم القائد العام للقوات المسلحة حتى هذه اللحظة أي ترشيح رسمي من أية كتلة كانت".

البياتي أضاف "لا شك ان تسمية الوزارات الأمنية يعد بالنسبة لمشروع الإصلاح أولوية بالغة وسنكثف الجهود في الأيام المقبلة لنفرغ من هذا الملف لكن حتى الآن لم تضف أية أسماء جديدة للمرشحين، وسنعمل بالتفاهم مع الكتل الأخرى على تدقيق هذا الملف خاصة في تحقق ثلاثة شروط أساسية في المرشح"، الأول أن "يكون للمرشح خبرة في المجال الأمني ، والشرط الثاني الاحترافية والمهنية العالية والشرط الثالث هو الاستقلالية ، وأخيرا يجب توفر الانسجام وموافقة القائد العام للقوات المسلحة لأنه هؤلاء سيعملون بإمرته ومعه".

وأوضح أن "الاستقلالية مطلوبة لكن ليست الشرط الوحيد، فما الفائدة من شخص مستقل وغير مهني".

وبيّن البياتي أن "بعض الجهات تحاول جس النبض باتجاه ترشيح هذه الشخصية أو تلك عبر تسريب معلومات للإعلام، وكذلك لجذب الأنظار".

الى ذلك كشف مصدر مقرب من الهيئة السياسية للتيار الصدري أن هناك حراكا سياسيا بين وسطاء سياسيين والدكتور نديم الجابري من اجل دراسة مبادرة زعماء العشائر وأئمة المساجد ورجال دين بدعم ترشيح الاخير لمنصب وزير الداخلية .

وقال المصدر لوكالة /البغدادية نيوز/ امس السبت ، "عقب انتهاء اعمال مؤتمر أئمة المساجد وخطباء المنبر الحسيني الذي عقد مساء أول أمس، إن "الجابري والهيئة السياسية التابعة للتيار الصدري يمهدون لتحديد موعد لزيارة ولقاء زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر".

وأوضح أن "الهيئة السياسية ستدرس موضوع دعم ترشيح الجابري خصوصا بعد الأنباء التي تؤكد عدم ممانعة التحالف الكردستاني والقائمة العراقية على شخصية الجابري باعتباره شخصية مستقلة حاليا".

فيما قال التحالف الكردستاني انه يدعم ترشيح النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي لمنصب وزير الدفاع، مؤكدا انه شخصية وطنية ويحظي بثقة القادة الكرد الذين تربطهم روابط تاريخية مع أجداده الذين قاتلوا في ثورة العشرين.

وأضاف القيادي في التحالف الكردستاني محما خليل في بيان رسمي "ان التحالف الكردستاني يدعم بقوة ترشيح النائب طلال الزوبعي الي منصب وزير الدفاع".

واكد خليل ان "الزوبعي شخصية وطنية ومهنية ويحظي بثقة وقبول القادة الكرد"، مشدداً على أن "الكرد لديهم علاقات تاريخية مع شيوخ قبيلة زوبع الذين قادوا ثورة العشرين وتم استضافتهم في حينها لمدة سنتين".

وأكد على ان "التحالف الكردستاني سيصوت ويدعم ترشيح الزوبعي في مجلس النواب عند عرض أسماء المرشحين للتصويت".

وعن تدخل العشائر لترشيح شخصيات معينة، قال البياتي نحن نحترم هذه الرغبات والأصوات التي تعبر عن شريحة واسعة ولابد الاستماع لها، والعشائر تطرقت لاسمين الجابري والدليمي الذي سبق أن رشح من قبل رئيس الوزراء لمنصب الدفاع لكن لم يطرح على البرلمان.

وعليه فإننا نتعامل مع الأمر من خلال التوافق ولولا احترامنا للتوافق الوطني لحسمنا المشكلة من مدة بعيدة، لكن الوزارتين لم تدخلا في نظام النقاط الذي تم بموجبه توزيع لحقائب الوزارية وهنا يجب حسم الأمر بالتوافق السياسي.

منتسب في وزارة الداخلية.. (أرشيف)

تخوّف من قيام "الجيش السوري الحر" بقصفها بالطائرات

نشر دفاعات مضادة للطائرات حول المراقد الدينية

□ بغداد/ غسان عادل

أفادت مصادر في الجيش العراقي وشهود عيان بنشر دفاعات مضادة للطائرات في المناطق التي تضم مراقد دينية، وأكد ضابط برتبة مقدم في الجيش أن قوات الدفاع الجوي، اعتمدت خطة إحاطة العاصمة بغداد بأسلحة مضادة للطائرات وكذلك في المحافظات الأخرى التي تضم مراقد دينية .

تأتي هذه الإجراءات بعد تصريح للنائب حاكم الزاملي أول من أمس أبدى فيه تخوفه من سيطرة "الجيش الحر" في سوريا على طائرات قد يستخدمها -بحسب الزاملي- في ضرب المراقد الدينية الشيعية في العراق.

وكانت فضائيات عراقية تابعة لأحزاب موالية لإيران قد خصصت ساعات بثها للدفاع عن نظام بشار الأسد، وعلى مدى الأيام الثلاثة الماضية، أخذت تتحدث عن احتمال سيطرة الجيش الحر على طائرات مقاتلة ستقوم بضرب المراقد الدينية المقدسة في مدن كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية وسامراء .

وبعد تصاعد الأحداث في سوريا اخذ أكثر من ثماني فضائيات على عاتقها الترويج لأنباء بان الجيش الحر سيقتل الشيعة العائدين الى العراق، وسيقوم بتدمير مرقد السيدة زينب، لأنه يضم التكفيريين من عناصر تنظيم القاعدة.

أوساط إعلامية وصفت هذا الخطاب بأنه ترديد للموقف الإيراني تجاه سوريا مؤكدين أن وسائل الإعلام العراقية المدعومة بأموال ايرانية ومنذ بداية الإحداث في سوريا وقفت إلى جانب النظام وحصلت على تراخيص للدخول إلى المدن السورية، في حين منعت دمشق دخول الإعلاميين إلى الأراضي السورية .

ويوجد في العراق أكثر من ثماني فضائيات مدعومة من إيران تابعة لأحزاب وقوى سياسية مشاركة في الحكومة.

الى ذلك أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ ان العراق يعتذر عن استقبال اللاجئين السوريين بسبب الوضع الأمني، وذلك بعد أن سقطت معابر حدودية مع سورية في أيدي مقاتلين معارضين للنظام في سوريا". وقال في بيان "انه بسبب الوضع الأمني فان العراق يعتذر عن استقبال اللاجئين السوريين، وأن مناطق العراق الحدودية مع سوريا هي مناطق صحراوية ولا يمكن توفير المساعدة فيها".

وأضاف "إننا لسنا مثل تركيا والأردن، حيث يمكن توفير الخدمات، واننا نأسف لعدم مساعدة شعبنا الشقيق في سورية".

وتشترك سورية مع العراق بحدود تمتد لحوالي ٦٠٠ كلم، يقع أكثر من نصفها تقريبا في محافظة الأنبار.

واعرب عدد من أعضاء مجلس النواب عن قلقهم من تداعيات الأحداث في سوريا، مطالبين الحكومة والقوى السياسية العراقية بمواقف داعمة للشعب السوري واحترام إرادته في تحقيق نظامه الديمقراطي .

النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون شدد على ضرورة بلورة موقف سياسي موحد تجاه الأحداث في سوريا: "علينا جميعا كأحزاب سياسية ان نقف مع الشعب السوري في هذه المحنة بالذات، لأنه يدفع الثمن يوميا بدماء بريئة".

وبدوره شدد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي على توفير الدعم للشعب السوري ، لإنقاذه من الظلم: "يجب ان يكون هناك دعم للشعب السوري باعتبار وجود ظلم وقع عليه وعلى الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية ان تؤدي دورها بالوقوف مع الشعوب في التخلص من الانظمة الديكتاتورية".

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون